التمثيل الوطني الفلسطيني (٢)

مسيرةٌ وواقعٌ وآفاق

□ سليمان الدَّبّاغ ❖

كانت قضيّةُ التمثيل الفلسطينيّ وما تزال إحدى أبرز المعضلات التي واجهت الواقعَ الوطنيَّ الفلسطينيّ. ومعلومٌ أنّ نكبةَ العام ١٩٤٨ صادرتْ إنجازَ الاستقلال الوطنيّ، وبناء الدولة القطْريّة الفلسطينيّة أسوةً ببقيّة الدول العربيّة التي أقامت سلطاتها في حيّزٍ جغرافيٍّ محددٍ تشكّلَ في إطاره، بعد نوال الاستقلال، ما بات يُعرَفُ بالدولة السوريّة والدولة اللبنانيّة والدولة العراقيّة... ومعها الشعبُ السوريُّ والشعبُ اللبنانيُّ والشعبُ العراقيُّ... ونمت الدولةُ القطْريّة ومؤسّساتُها، إلى جانب السلطات الحاكمة، بالتوازي أو بالتطابق. وبتبلور فهمٍ قانونيٍّ للعلاقة بين الدولة والشعب، تطوّر مفهومُ التمثيل إلى مستوًى ذي صلةٍ بالنظام السياسيّ والنظام الاقتصاديّ والاجتماعيّ والأساس الفكريّ.

❖ كاتب فلسطينيّ مقيم في سوريا.

في فهم التمثيل الوطنيّ

يحيل رائف زريق[1] معضلةَ التمثيل والهويّة الفلسطينيَّين على غياب «أهل للصالح العامّ» بحكم وجود الفلسطينيّين كأقليّات. ويوضح رؤيته هذه من خلال مقاربة هذين المفهومين من منظارين مختلفين للتمثيل: المكانة، والموقف.

١. يعرّفُ المنظورُ الأوّل (المكانة) التمثيلَ بأنّه علاقةٌ إجرائيّةٌ بين أفراد مجموعة معيّنة، وفئةٍ منتخبةٍ من داخلها. تقوم الفئةُ المنتخبة بتمثيل مجموعتها أمام المجموعات الأخرى، التي تشكّلُ قمّةٌ ضيّقةٌ لقاعدةٍ عريضةٍ من الناس. وتَعتبر هذه القمّةُ القاعدةَ التي انتخبتْها مرجعيّةً لها، وتستطيعُ القاعدةُ استجوابَ ممثّليها. وبغضّ النظر عن مدى التلاقي في الآراء بين أفراد القاعدة والقمّة، أو بين أفراد القمّة، تشكّل كلٌّ من القمّة والقاعدة جماعةً حصريّةً مغلقة تحدّد مَن هو داخلها ومَن هو خارجها. وهنا يجري التمييزُ بين داخل الجماعة وخارجها باعتباره قضيّةَ مكانٍ: فالبرلمان المنتخب، أو أيُّ هيئةٍ منتخبةٍ، يمثّل كلَّ المواطنين (بغضّ النظر عمّن صوّتَ لهم)، ومن ثمّةَ فإن هذا المنطقَ التمثيليَّ لا يقبل الاعترافَ بوجود ممثّلين للجماعة من أعضاءٍ لا ينتمون إليها.

هذا الشكل من التمثيل (المكانة) هو المتعارفُ عليه لدى أغلبيّة المجتمعات. لكنّ حالة الشعب الفلسطينيِّ الخاصة، حيث توجدُ أغلبيّتُه على شكل أقليّاتٍ ضمن أكثريّاتٍ مختلفةٍ عنها (الشتات ومناطق ١٩٤٨)، وحيث يرزح قطاعٌ منه تحت الاحتلال، تَفترضُ معالجةً أكثر تركيبًا. وهذا ما تبدّى عبر بروز خلافات داخلَ صفوف الفلسطينيّين، بين مؤيّدٍ ومعارضٍ لهذا الشكل أو ذاك من أشكال التمثيل.

٢. النموذج الجوهريّ أو المبدئيّ. هذا النموذج يؤمنُ بفكرة «تمثيل المصالح» على اعتبار أنّه لا توجد حقيقةٌ موضوعيّةٌ اسمُها «المصالح الحقيقيّة للشعب،» لكون هذه نتاجًا لعمليّة التمثيل لا سابقةً له. لذا لا يُقبل، استنادًا إلى هذا المنهج، أن يجري الادّعاءُ أنّ المجلس أو الرئيسَ المنتخب قد «خانا مصالحَ الشعب» (أو البلد أو الجهة) التي يمثّلانها نتيجةً لموقفٍ ما؛ ولا يُقبل الادّعاءُ أنّهما لا يمثّلان «المصالحَ الحقيقيّة» للناخبين لأنّ الانتخابات القادمة هي التي تقرّر ذلك.

هكذا نجدُ أنّ التمثيلَ في النموذج الأوّل يصبح نقطةَ الانطلاق، وأنّ المصلحة العامّة نهايته. أما التمثيل في النموذج الثاني فموقف، وهو بمنزلة جائزةٍ يحصل عليها مَنْ يستحقّها؛ لذا يمكنُ أن ننتخبَ أيَّ شخصٍ يتبنّى موقفًا تتبنّاه أغلبيّةٌ في الجماعة، من دون اشتراط أن يكونَ من الجماعة نفسها.

الصراعُ على التمثيل الفلسطينيِّ من النكبة حتى ١٩٦٤

برز الطابعُ المعقّدُ للتمثيل الفلسطينيّ بدءًا من العام ١٩٤٩ بعد توقيع اتفاقيّات الهدنة بين إسرائيل والدول العربيّة المشاركة في الحرب حينذاك، وترتّبَ عليها انسحابُ الجيوش العربيّة من فلسطين باستثناء الجيش المصريِّ من غزّة، والأردنيِّ من الضفّة الغربيّة. وشهدتْ هذه الفترةُ صراعًا على تمثيل الشعب الفلسطينيِّ بين الهيئة العربيّة العليا والحكومة الأردنيّة. فقد طالبت الهيئةُ، من خلال وفدها في الأمم المتّحدة، «بضرورة إعلان دولة عربيّة فلسطينيّة،» وعملتْ على الدعوة إلى مؤتمر غزّة (تشرين الأوّل ١٩٤٨) أُقرَّ فيه تشكيلُ حكومة عموم فلسطين، ومجلسٍ وطنيٍّ يضمُّ ممثّلي الشعب الفلسطينيّ، وأصبح أحمد حلمي عبد الباقي رئيسًا للحكومة المذكورة. لكنْ على الرغم من اعتراف الدول العربيّة بهذه الحكومة (باستثناء الأردن)، فإنّ مجلسَ الجامعة العربيّة المنعقد في أيلول ١٩٤٨ اكتفى بإقرار «وجاهة الفكرة وأنّها حقٌّ طبيعيٌّ لأهل فلسطين...» ومع دعوة عبد الباقي إلى حضور اجتماعات مجلس الجامعة في تشرين الأوّل ١٩٤٨، فإنّ ذيْنك الإقرار والحماس بدأا بالتلاشي، وهو ما ظهر في امتناع الجامعة عن دعوة حكومة عموم فلسطين إلى الاجتماعات اللاحقة.

في يوم انعقاد مؤتمر غزّة، عُقدَ مؤتمرٌ فلسطينيٌّ آخر في عمّان، سَحَب كلّ شرعيّةٍ عن مؤتمر عمّان، وفوّض الملكَ عبد الله «تفويضًا تامًّا في أن يتحدّثَ باسم عرب فلسطين؛ يفاوضُ عنهم ويعالجُ مشكلاتهم بالشكل الذي يراه، وهو الوكيلُ عنّا في جميع شؤون مستقبل فلسطين...» وبعد ذلك بشهرين عُقد مؤتمر أريحا، وكان من أهمّ قراراته «مبايعةُ الملك عبد الله ملكًا على فلسطين كلّها»؛ وجرى ترجمةُ ذلك قانونيًّا وإداريًّا بسلسلةٍ من الإجراءات تُوِّجتْ بعمليّة التجنيس التي بدأتْ عام ١٩٤٩، فصدر قانون اعتبر أنّ لكلّ المقيمين في الضفّتين حقَّ الحصول على الجنسيّة الأردنيّة. وفي ١٩٥٠/٤/٢٠ جرت انتخاباتُ مجلس النوّاب على قاعدة المناصفة بين الضفّتين، تلاها قرارُ الوحدة بينهما. وبهذا أُسدِلَ الستارُ على أوّل محاولةٍ فلسطينيّةٍ لبعث الكيان الفلسطينيّ فوق ما تبقّى من فلسطين، وكانت حكومةُ عموم فلسطين آخرَ التجارب التي أنهت بها القيادةُ التقليديّة للشعب الفلسطينيّ حياتها السياسيّة.

بعدها أخذ الفلسطينيُّون يَعْبرون مرحلةً جديدةً ذاب فيها التمثيلُ الفلسطينيّ في إطار الانتماء إلى «العروبة.» فانخرطوا في صفوف المؤسّسات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة العربيّة؛ وشكّل هذا الانتماءُ، بالمعنى الفكريِّ والسياسيِّ العامّ، تعويضًا من قساوة فقدان الانتماء الوطنيّ «الخاصّ.» وبذلك غابت الحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ، وغابت معها المهامُّ الوطنيّة الخاصّة بالشعب الفلسطينيّ. واستمرّت هذه المرحلة حتى قيام منظّمة التحرير

(١) «الإستراتيجيّة الغائبة في العمل الأهليّ الفلسطينيّ في إسرائيل والأراضي الفلسطينيّة،» المركز الفلسطينيّ للدراسات الإستراتيجيّة، ٢٠٠٣/١٢/٥.

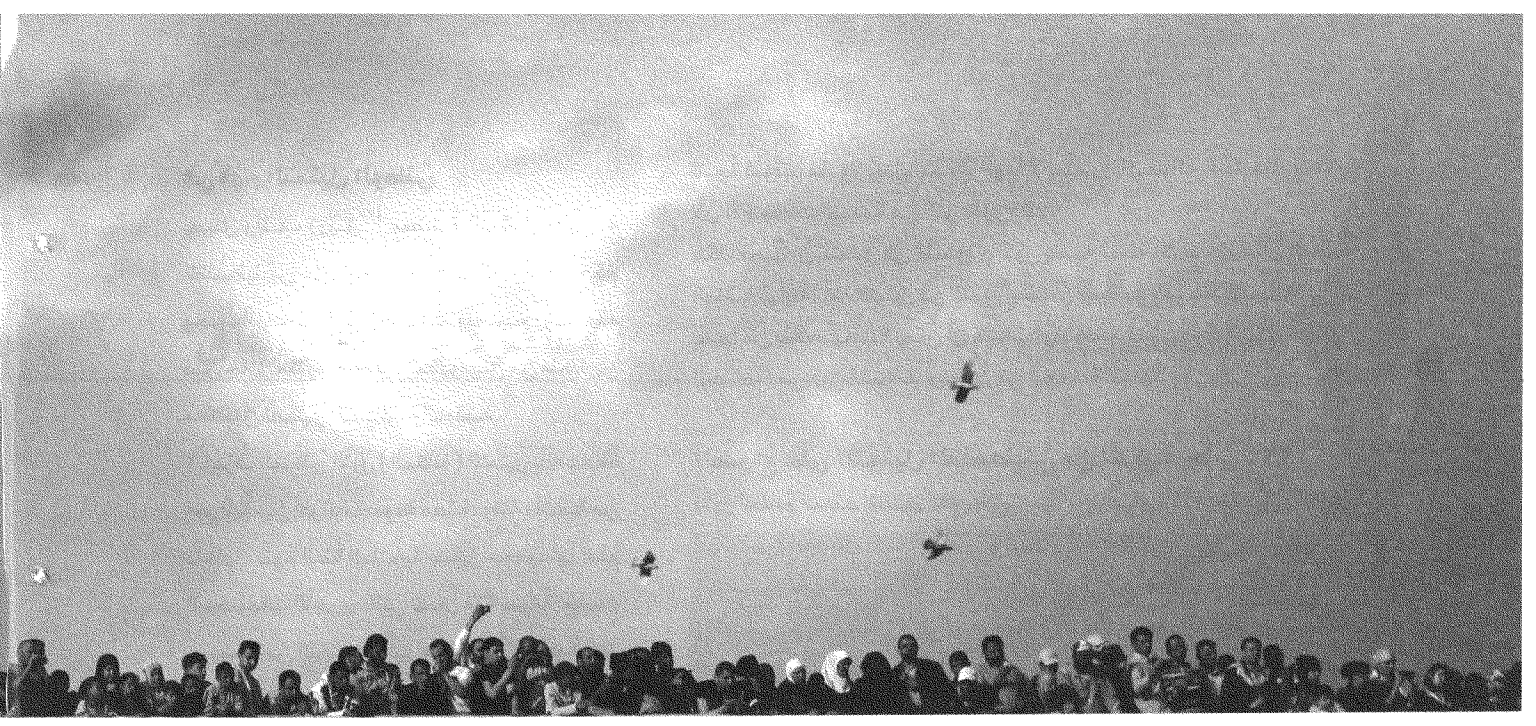

الفسطينيّة في العام ١٩٦٤، رغم أنّه تخلّلها ظهورُ حركات وطنيّة مدنيّة تعبّرُ عن ذاتيّة فلسطينيّة «محضة»: فقد تأسّسَ الاتّحادُ العامُّ لطلبة فلسطين في القاهرة (١٩٥٩)، وحركةُ الأرض في مناطق ٤٨ (في العام ذاته)، وفوجُ التحرير الفلسطينيّ في العراق (١٩٦٠)، والاتّحاد القوميُّ العربيّ الفلسطينيّ في غزّة (١٩٥٨)، وفرعُ حزب البعث في لبنان (١٩٥٩)؛ ولجنةُ فلسطين في حركة القوميين العرب عام ١٩٥٨، وغيرها. ولقد أسهم ظهورُ هذه التشكيلات في إبراز ما بات يعتمل في نفوس العديد من الشباب الفلسطينيّين حيال بناء كيانٍ فلسطينيٍّ مستقلٍّ عن الكيانات العربيّة. وهو ما جرت ترجمتُه في بناء فصائل فلسطينيّة مسلّحة أخذتْ في الانتشار السريع بين صفوف الفلسطينيّين. وبسبب الزخم الذي رافق عملَ هذه التشكيلات الاجتماعيّة والنقابيّة والعسكريّة، وما أثارته من حراكٍ سياسيٍّ بين أوساط الفلسطينيّين، ومن تأثيرات متبادلة بينها وبين الأوساط الشعبيّة العربيّة، فقد تنبّهت السلطاتُ العربيّة إلى ضرورة ضبطها واستيعابها. وجاءت مناسبةُ ترجمة هذه التوجّهات في المجلس الأربعين لجامعة الدول العربيّة (١٩٦٣)، الذي بحث في تعيين ممثّلٍ لفلسطين خلفًا لأحمد حلمي (المتوفّى)، فاختير أحمد الشقيري ممثّلاً لفلسطين، وكُلّف القيامَ بجولةٍ لإجراء استشاراتٍ مع الحكومات العربيّة وممثّلي الشعب الفلسطينيّ. واستغلَّ الشقيري هذا القرار والدعمَ المصريَّ له، فتجاوز المهامَّ المقرّرة إلى المطالبة بكيانٍ فلسطينيٍّ (رغم معارضة الأردن وسوريا). وباستثناء حزب التحرير الإسلاميّ الذي رفض فكرةَ الكيان الفلسطينيّ، فقد لاقى هذا المقترحُ دعمًا من مجموع القوى الفلسطينيّة، وهو ما دفع الشقيري إلى تعزيز تحرّكه باتّجاه الدعوة إلى المؤتمر الفلسطينيّ الأوّل. فشُكّلتْ لهذا الغرض لجنةٌ تحضيريّةٌ نظّمتْ مجموعةً حافلةً من النشاطات واللقاءات الفلسطينيّة، من خلال لجانٍ تحضيريّةٍ فرعيّة قامت أيضًا باختيار ممثّليها إلى المؤتمر، الذي جاء في غالبيّته من الوجهاء ورجال الأعمال، وإنْ ضمَّ بنسبٍ محدودةٍ ممثّلي التنظيمات الفلسطينيّة آنذاك: فتح، حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ، حركة القوميين العرب، والأعضاء الفلسطينيين في مجلسي النوّاب والأعيان الأردنيّ، وأعضاء الوزارات في الأردن. ووصل عددُ أعضاء المؤتمر إلى حوالى ٣٨٨ عضوًا، وانعقدَ في نهاية شهر أيّار ١٩٦٤ في القدس، وفي ختام أعماله أعلنَ الشقيري ولادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة «ممثّلةً للشعب الفلسطينيّ وقائدةً لكفاحه من أجل تحرير وطنه.» وبعد شهرين قام الشقيري، رئيسُ المنظّمة، بتسمية أعضاء اللجنة التنفيذيّة. وبدأت المنظّمةُ الخطواتِ الأولى لعملها بفتح مكاتبَ لها في البلدان العربيّة، وبناء جيش التحرير الفلسطينيّ، ومؤسّساتٍ أخرى داعمةٍ (إذاعة، مركز أبحاث، اتّحادات شعبيّة).

منظّمة التحرير ممثّلٌ شرعيٌّ ووحيد

نصّت المادّة الرابعة من النظام الأساسيّ للمنظّمة على أنّ الفلسطينيّين جميعًا «أعضاءٌ طبيعيّون» فيها، «يؤدّون واجبَهم في تحرير وطنهم على قدر طاقاتهم وكفاءاتهم،» وأنّ «الشعب الفلسطينيّ هو القاعدة الكبرى لهذه المنظّمة.» ونصّت المادّة الخامسةُ على الآتي: «يُنتخبُ أعضاءُ المجلس الوطنيّ عن طريق الاقتراع من قبل الشعب الفلسطينيّ» ـ وهو ما لم يجرِ التقيّدُ به آنذاك. وردَّ الشقيري على طريقة اختيار أعضاء المؤتمر بالتعيين قائلاً إنه في كلّ مكانٍ زاره «كان اللاجئون يطالبون بالمعسكرات لا الانتخابات،» وإنّ «الحركات التحرّريّةَ لا تبدأ بالانتخابات، وإنّما بالتطوّع والفداء.»

مع تزايد نفوذ الفصائل الفلسطينيّة في أوساط الشارعين الفلسطينيّ والعربيّ، بفعل نشاطها العسكريّ، زاد نفوذُها أيضًا في إطار منظمة التحرير الفلسطينيّة،

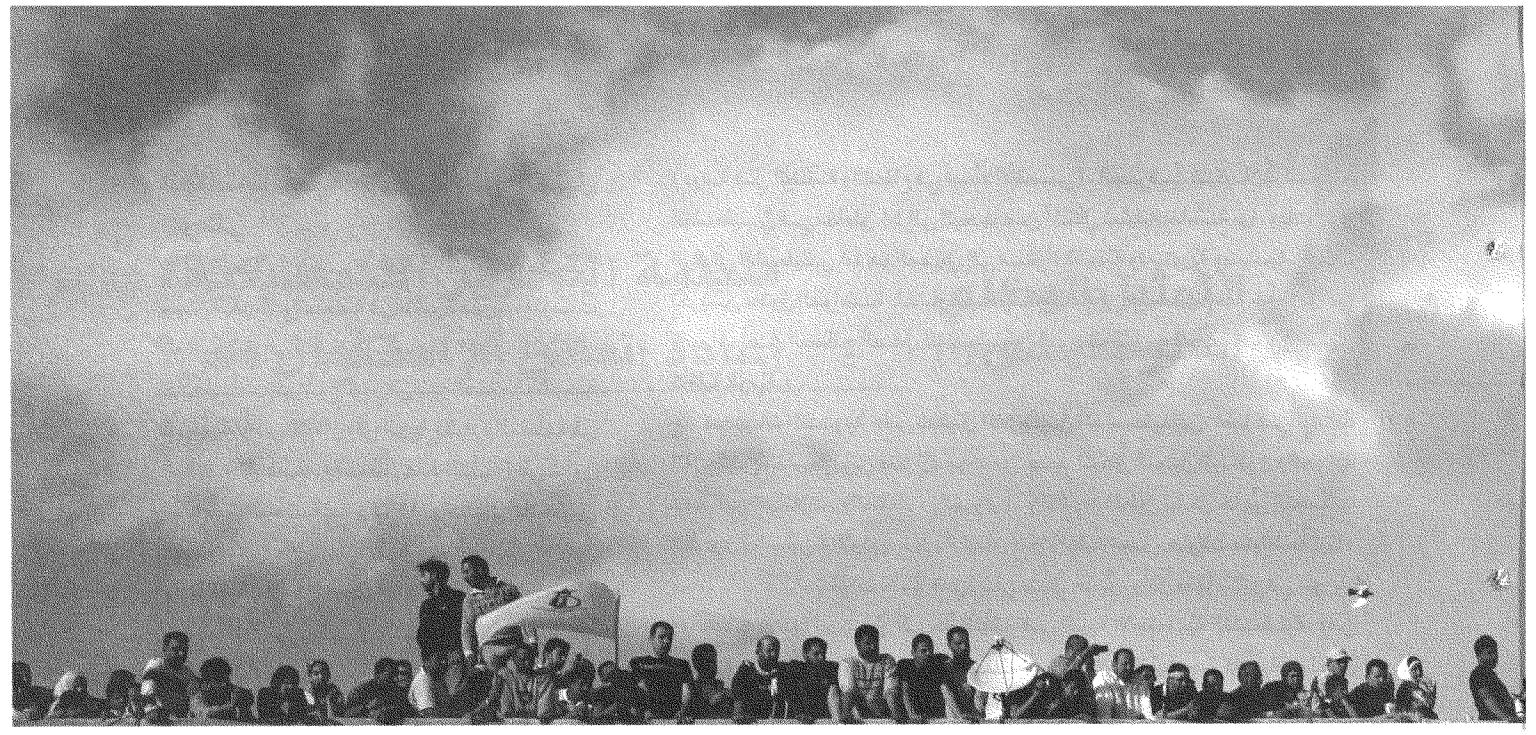

ومهّد لها الطريقَ للسيطرة الكاملة على المنظّمة. وهذا ما تكرّسَ في الدورة الرابعة للمجلس الوطنيّ (١ تموز ١٩٦٨)، إذ سيطرت الفصائلُ على اللجنة التنفيذيّة والرئاسة، وأقرّت الميثاقَ الوطنيَّ بعد تعديله، وصاغت نظامَ الكوتا الشهير الذي مازال معمولاً به حتى الآن. وكان أبرز تعديلٍ على الميثاق في هذه الدورة هو تعريف المنظّمة، إذ أصبحت المادة ٢٦ من النظام الأساسيّ كما يأتي: «منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة، الممثّلة لقوى الثورة الفلسطينيّة، مسؤولةٌ عن حركة الشعب العربيّ الفلسطينيّ في نضاله من أجل استردادِ وطنه وتحريره، والعودة إليه، وممارسة حقّ تقرير مصيره فيه في جميع الميادين الفكريّة والسياسيّة والماليّة، وسائر ما تطلبه قضيّةُ فلسطين على الصعيدين العربيّ والدوليّ...» وبهذا قبضت الفصائلُ الفلسطينيّةُ بقوّةٍ على الحقل السياسيّ الفلسطينيّ، محتكرةً التمثيلَ الوطنيّ واختيارَ الممثّلين، ومحتكرةً مَنْحَ الصفة الوطنيّة وحجبها.[1]

أكثر من ذلك، فإنّ سيطرةَ الفصائل على المنظّمة أسّست منطقَ سلطةٍ فريدةٍ من نوعها. فسلطةُ المنظّمة هنا ليست كسواها، قوّةَ تحكّمٍ سياسيٍّ، اقتصاديٍّ، اجتماعيّ، مدنيٍّ.. الخ، وتتحمّل هذه المسؤوليّةَ أمام شعبها ومؤسّساته، مسنودةً قانونيًّا بالحقِّ الحصريِّ لاستخدام القوّة. فقد باتت المنظّمة ممثّلةً شرعيّةً ووحيدةً للشعب الفلسطينيّ ـ باعتبارها نظيرَ «الوطن المعنويّ» للفلسطينيّين (الوطن المقبل)، و«الهويّةَ الجمعيّةَ المتخيّلة،» والصلةَ الرئيسةَ بجموع الفلسطينيّين في التوافق والتواطؤ على شعارات التحرير وشعارات الدولة والاستقلال وتقرير المصير والعودة... ـ من دونَ أن يكونَ للمنظّمة أرض (وطنٌ) تمارس عليه مدلولات السلطة الماديّة في الاتّجاهين. إلا أنّ غيابَ هذا الوطن (الأرض) لم يُغيّبْ سلطة المنظّمة، وإنْ أخذت طابعًا مختلفًا؛ ذلك أنّ ما حازته المنظمة من نفوذٍ فلسطينيٍّ، واعترافٍ عربيٍّ ودوليٍّ، وتحالفات إقليميّة ودوليّة واسعة، أسهم في توليد عناصر قوّةٍ ونفوذٍ لها داخل صفوف الشعب الفلسطينيّ في إطار مقاربةٍ لا تختلف بممارستها عن سلطات الدول. فقد دمجت المنظّمةُ في ذاتها مدلولات «الدولة» ومؤسّساتها ومعانيَها، وممارسةَ السلطة (القوّة) Power في آنٍ واحدٍ، مسلّحةً باحتكار التمثيل، وبممارسة الكفاح المسلّح. وأسهم تدفّقُ المساعدات الماليّة الكبيرة، ولاسيّما عبر الدول النفطيّة، في بناء الأطر الإداريّة والدبلوماسيّة، وفي تطوير شكلٍ من العلاقة الزبائنيّة (الريعيّة) مع قطاعاتٍ ونخبٍ فلسطينيّةٍ تضخّمتْ في إطارٍ بيروقراطيٍّ وشكّلت الشريحةَ الرئيسةَ المهيمنة على مفاصل العمل والقرار السياسيِّ والعسكريِّ والإداريِّ والدبلوماسيّ. وتأسّستْ على هذا الواقع نظريّةُ «مركز الثقل الرئيسيّ» للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وهو مركزٌ لم يكنْ مرتبطًا بالحدّ الكافي مع تجمّعات الفلسطينيّين المتذرّية، ومع همومها وقضاياها، **وإنّما بمكان وجود قيادة المنظّمة**. وكان «التمثيلُ الفلسطينيُّ» يهاجرُ من إقليم إلى آخر مع هجرة هذه القيادة. والحقّ أنّ هذه الفرادةَ في «التمثيل» جعلت «الممثّلين» في منأًى عمّن تمثّلهم، وخارج إطار الرقابة والمحاسبة، وخارج سُبلِ تجديد الشرعيّة عبر أصوات الشعب الفلسطينيّ. لقد جُمّد مصدرُ الشرعيّة بالفعل الثوريِّ، الذي قُدِّمَ على أنّه حدثٌ تاريخيٌّ مستمرٌّ؛ فإنْ كفّت القوى السياسيّةُ عن ممارسته فإنّها لا تكفُّ عن احتكار شرعيّته، مانعةً تداوله، مصرّةً على المحاصصة بينها ضمنَ نظام الكوتا. لكنّ هذا التمثيل، ولأسبابٍ تخصُّ الواقعَ الإقليميَّ وبعضَ القوى المكوِّنة للمنظّمة، كان يجري التطاولُ عليه والتشكيكُ به، حتى وصل الأمرُ في أوقاتٍ عديدةٍ إلى تشكيل جبهاتٍ وتحالفاتٍ خارج إطار المنظّمة.

---

(١) سمير الزبن، **تحوّلات التجربة الفلسطينيّة** (دمشق: مركز الفد العربيّ، ٢٠٠٥).

انعكاسات عمليّة التسوية على التمثيل الوطنيّ

إلا أنّ التحدّي الأكبر لوحدانيّة التمثيل جاء لاحقًا، حين انخرطت المنظّمة في مسيرة مدريد، وتوصّلتْ مع إسرائيل إلى «اتّفاق أوسلو» عام ١٩٩٣، الذي أثار خلافاتٍ أدّت إلى شرخٍ كبيرٍ في بنية المنظّمة وشرعيّة تمثيلها. وأدّى الاتّفاق إلى اندماج قيادة المنظّمة في السلطة الوطنيّة، وانغماس هذه القيادة في شؤون المناطق المحتلّة عام ١٩٦٧، وإهمال اللاجئين الفلسطينيّين والأراضي المحتلّة عام ١٩٤٨.

أ - تداعيات التسوية على التمثيل في مناطق سلطة الحكم الذاتيّ. بانتقال القيادة الفلسطينيّة إلى قطاع غزّة، وإلى الضفّة لاحقًا، وبعد أنْ تماهت مع مؤسّسات السلطة التي بدأتْ في بنائها، انتقلتْ عمليًّا من كونها قيادةً لدولة منفًى تمثّلُ كلَّ الفلسطينيّين لتصبحَ سلطةَ حكمٍ ذاتيٍّ على أرضٍ وشعبٍ فوق أرضه. وباتت هذه السلطةُ في مواجهة إداراتٍ مدنيّةٍ (بلديّات، مجالس مدن، محافظات...) تُختارُ في إطار انتخاباتٍ محليّة (من دون أن ننسى انتخابات المجلس التشريعيّ ورئاسة السلطة مباشرةً). ونشأ عن ذلك تحمّلُ سلطة الحكم الذاتيّ مسؤوليّاتٍ أساسيّةً (اقتصاديّة، اجتماعيّة، تربويّة، صحيّة...) ومهامّ حفظ الأمن (بالتنسيق مع الاحتلال).

ومع وصول عمليّة التسوية إلى الاستعصاء، وتراجع إمكانيّة تحقيق الدولة المستقلّة، وتعاظم احتمال تحوّل الحكم الذاتيّ إلى واقعٍ يكاد يصبحُ نهائيًّا، دخلت المنظّمةُ والسلطةُ السياسيّةُ التي تهيمن عليها في مأزقٍ خطير. فقد تصاعدتْ وتيرةُ المعارضة وحجمُها، واتخذ الصراع جانبًا تمثيليًّا تفجّرَ إثر الانتخابات التشريعيّة في العام ٢٠٠٦، ما أوصلَ الوضعَ التمثيليَّ الفلسطينيَّ إلى سلطتين وحكومتين، لكلٍّ منهما أجهزتُها الإداريّةُ والأمنيّةُ والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة. أما وثيقة الوفاق الوطنيّ (حزيران ٢٠٠٦) واتّفاقيةُ مكّة (٢٠٠٧) وحواراتُ القاهرة، الساعية جميعُها إلى مشروعٍ إصلاحيٍّ للبنى القياديّة للمنظّمة والسلطة وإعادة بنائهما على قواعد انتخابيّة، فقد مُنيَت بالفشل. وبعيدًا عن الأسباب المباشرة التي رتّبتْ مصالحَ خاصّةً لأطرافٍ متعدّدةٍ على قاعدة الانقسام واستمراره، فإنّ المشكلةَ الكبرى لموضوع التمثيل كانت ومازالت قائمةً.

ب - تداعيات التسوية على التمثيل في أراضي ٤٨. بعد اتّضاح طبيعة المشروع الرسميّ الفلسطينيّ (دولة في الضفّة والقطاع في حدّه الأقصى)، انصرفتْ تشكيلاتُ المجتمع الفلسطينيُّ في مناطق ٤٨ إلى البحث عن أشكالٍ تمثيليةٍ خاصّةٍ بها. وبات الهمُّ الرئيسُ لفلسطينيي ٤٨ هو الوصولَ إلى مساواةٍ قانونيّةٍ ودستوريّةٍ وسياسيّةٍ، بهدف تكريس حقوق المواطنة باعتبارهم أقليّةً قوميّة. ومن هنا نفهمُ صرخةَ زريق عن «غياب أهل الصالح العامّ، للفلسطينيّين في إسرائيل بحكم غيابِ من يمثّلهم كأقليّةٍ قوميّة.»

ج - تداعيات التسوية على تمثيل اللاجئين الفلسطينيّين. أمّا في أوساط اللاجئين الفلسطينيّين فقد ازدهرتْ من جديدٍ أشكالُ التمثيل الصغرى والجزئيّة (مجالس العائلات، والعشائر، والقرى)، وانتشرتْ لتطولَ بشكلٍ خاصٍّ التجمّعات الكبرى للاجئين (الأردن، سوريا، لبنان). وترافقَتْ معها محاولاتٌ متواضعةٌ لبناء منظّماتٍ أهليّةٍ، تطوّرتْ نسبيًّا في لبنان بشكلٍ خاصٍّ، وأقلّ منها بكثير في سوريا، ولكنّها بمجملها لم تتطوّرْ إلى حدّ التأثير في البنية الاجتماعيّة الفلسطينيّة. ومن هذه المحاولات نشطتْ في أوساط اللاجئين الفلسطينيّين حركاتٌ باسم لجان ومؤتمرات العودة، كانت بأعدادها الكبيرة وتنوّعها مبادرةً مختلفةً في مجال العمل الوطنيِّ الفلسطينيّ، ويُتوقّع أن تؤسّسَ للارتقاء بآليّات التمثيل الفلسطينيِّ وفق أسسٍ مجتمعيّة وديمقراطيّة. ومردُّ التفاؤل الذي عمَّ هو أنّ البنى الجديدةَ عكست، كما تقول كرمى النابلسي، الترابطَ المتواصل بين تشكيله من المؤسّسات، والجمعيّات، والنقابات، واللجان الشعبيّة، والمنظّمات التي تعمل لصالح شعبها أو مجتمعها خارجَ إطار الخدمات الرسميّة الثابتة. وهو ما ورد في مشروع كرمى النابلسي، «مشروع كاڤيتاس»، إذ لفتت النابلسي إلى «أنّ هناك العديدَ من النواحي الخفيّة الخاصّة بموضوع التمثيل يرتبطُ بحماية اللاجئين الفلسطينيّين...»

ورغم تكرار اللاجئين تأكيدَهم أنّ المنظّمة هي الممثّل الشرعيُّ الوحيد للفلسطينيّين، فإنّهم وعوا في سياق التغييرات الناتجة من اتّفاقيّة أوسلو أنّ هناك مستوياتٍ سياسيّةً وقانونيّةً وفرديّةً ومدنيّةً. لذلك طالبت المؤسّساتُ واللجان التي أنتجوها بحقّهم في المشاركة السياسية بشكلٍ جماعيٍّ، وبحقّهم في اتّخاذ القرارات التي تتعلّقُ بمطالبهم الفرديّة؛ وهو ما دفعها إلى اقتراح بناء هياكل مدنيّةٍ للاجئين على أسسٍ ديمقراطيّةٍ تمكّنهم من أن يكونَ لهم دورٌ نشطٌ. وبديهيّ أنّ مثل هذه الأطروحات لقيتْ تجاوبًا من أوساطٍ واسعةٍ في الشتات، ولكنّها لاقت معارضةً من القوى التي وجدتْ أنّ أيَّ بنى جديدةٍ ينتجها الناسُ للتعبير عن أنفسهم تهدّدُ شرعيّتها، ولذلك ادّعت أنّ أيَّ شكلٍ من الهياكل المدنيّة يشكّلُ تهديدًا لوحدانيّة تمثيل منظّمة التحرير.

خاتمة

نظرًا إلى افتقار النظام السياسيّ الفلسطينيّ إلى ركيزةٍ تضمنُ صحّةَ التمثيل وديمومته، دخل الوضعُ الفلسطينيُّ في أزمةٍ تهدّد الوجودَ الوطنيَّ الفلسطينيّ. ولعلَّ محاولات سياسيّة كثيرةً لتدارك هذا الخطر انطلقتْ من نوايا صادقة، إلا أنّه لم يتمَّ إدراكُ الحاجة إلى وضع حدودٍ بين النظام السياسيّ الفلسطينيّ (المعبَّر عنه بمنظمة التحرير) وبين السلطة السياسيّة المهيمنة على المنظّمة. وهذا ما لا يمكنُ تحقيقه دون إنجاز عقدٍ اجتماعيٍّ فلسطينيٍّ جديدٍ يعيد تنظيمَ العلاقة بين الشعب الفلسطينيّ، في مختلف أماكن وجوده، وبين منظّمة التحرير: عقد اجتماعيّ يقوم على رعاية المصالح المختلفة لتجمّعات الشعب الفلسطينيّ في الوطن والشتات، ويحولُ دون وصول اختلاف مصالح القطاعات الفلسطينيّة إلى مستوى التناقض.

دمشق